

الوثيقة

دورية تاريخية محكمة

يصدرها

مركز الوثائق التاريخية

بمبادرة البحرين

العدد الثاني عشر، السنة السادسة

جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ، يناير ١٩٨٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوثيقة

دَوْرِيَّةٌ نِصْفُ مَسْنَوِيَّةٍ
تَصَدَّرُ عَنْ

مَرْكَزِ الْوَشَائِقِ النَّامِرِجِيَّةِ
بِدَوْلَةِ الْبَحْرَيْنِ

رئيس التحرير
الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

العدد الثاني عشر - السنة السادسة
جمادى الاولى ١٤٠٨ هـ - يناير ١٩٨٨ م

لجند المجلة

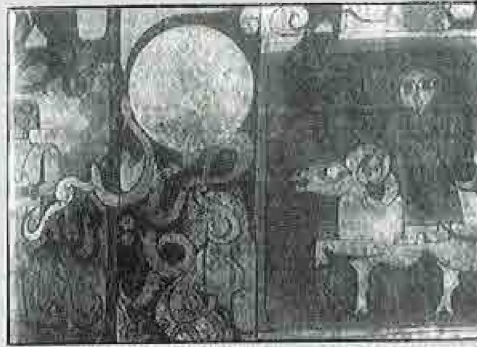
الشيخ عبد الله بن خالد خليفة
الشيخ خالد بن محمد آل خليفة
الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة
الدكتور علي أباحسين

الإشراف الصحفي

السيد أحمد مجازي

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص . ب ٢٨٨٨٢
تليفون : ٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير .

صورة الخراف :



بانوراما شعبية
للفنان احمد العريفي

الفهرس

الموضوع	صفحة
● كلمة العدد	
● بقلم سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة	٩
● حركة الكشف البرتغالية وأهدافها	
● بقلم بشيرا حمود كاظم	١٢
● ابن ماجد... دوره في اكتشاف طريق الهند البحري ومظاهر التفكير العلمي في كتاباته	
● بقلم دكتور حسام الخادم	٢٤
● الأوضاع السياسية في الخليج العربي أبان الغزو البرتغالي	
● للدكتور جمال زكريا قاسم	٤٠
● الصراع الدولي حول الخليج - قراءة في الوثائق الهولندية المكتشفة حديثا	
● بقلم - احمد جلال التدمري	٥٧
● دراسة في الوثائق والمصادر المنشورة عن : الغزو والسيطرة البرتغالية في الخليج العربي	
● الدكتور طارق نافع الحمداني	٨٠
● معركة تحرير مسقط	
● اعداد غانم محمد رميض	١٠٤
● القرصنة.. ابتكرها الاوروبيون واتهموا بها العرب المدافعون عن مياههم وديارهم.	
● الدكتور صادق ياسين الحلو	١١٨
● دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الافريقية	

- ١٤٢ الدكتور سني محمد علي عبد الجبار الطائي
 ● دكتور بندر كار و ٣٠ عاما في البحرين
 ١٥٦ بقلم: الدكتور بندر كار
 ● وقائع اجتماعات الدورة العاشرة لمراكز الدراسات
 ١٦٨ والوثائق في الخليج العربي والجزيرة العربية

القسم الانجليزي

- كلمة العدد
 ٢٤٩ بقلم: سعادة الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة
 ● خلفية تاريخية عن البحرين قبل حملة
 محمد علي باشا على الخليج
 ٢٤٥ دراسة وثائقية بقلم: الدكتور تمام همام تمام

جميع الابحاث المنشورة في هذا العدد تمثل وجهة نظر كاتبها
 (الوثيقة)

كلمة العدد

بقلم : الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

المؤرخ محكمة. وهم يطلقون عليه أحيانا محكمة التاريخ. فهو القاضي وهو ممثل الاتهام وهو ممثل الدفاع وهو كاتب الجلسة ايضا. من ذلك تتضح أهمية الحيدة التي يجب ان يتصف بها المؤرخ، ليس فقط لان الحيدة هي أساس العدالة. وانما كذلك لان المؤرخ الذي ينصب من نفسه اليوم محكمة يصدر فيها الحكم على الآخرين سوف يكون هو نفسه موضوع قضية لمحكمة اخرى بعد سنين تناقش ما كتب. وتحلل ما سجل، وتصدر حكمها له او عليه، وتصفه بالحيدة والعدالة او تدمغه بالليل هنا أو هناك.

من هنا وجب أن يكون القلم في يد المؤرخ ميزانا للعدل لا سيفا للبطش، فكما يزن المؤرخ السابقين، سوف يزنه اللاحقون، وبقدر ما يعدل مع من سبق، سوف يعدل معه من سوف يأتي، فالزمن يسير. والاجيال تتتابع جيلا بعد جيل وكتاب التاريخ سجل مفتوح لا يغلق أبدا.

واذا كانت هذه هي المحاذير والمحاذير التي تحوط عمل أى مؤرخ. فان أبسط اصول الحيدة ان ينقل المؤرخ نفسه بعيدا عن تأثيرات العصر الذي يعيش فيه ليضعها تحت كل تأثيرات العصر الذي يكتب عنه. وان يتخلص من اي فكرة مسبقة والا كانت النتيجة حكما ظالما على الشخص او الحدث الذي يكتب عنه. وقد يتحول البطل بذلك على يديه الى خائن، كما قد يتحول النصر الى هزيمة. ان أى شخص او اى حدث هو عنصر متحرك وسط عناصر متحركة، ذلك ان الحركة هي ناموس الكون، واذا كانت هذه هي قاعدة كونية، فان الشخص او الحدث - أى شخص وأى حدث - يواجه في كل لحظة بمتغيرات قد تترك آثارها على

مواقفه او تصرفاته او قراراته. من هنا ايضا يجب ان يدرك المؤرخ ان التاريخ لا يعرف او يجب الا يعرف المواقف الحادة. فالتاريخ شئ والمبادئ شئ آخر. المبادئ شئ يتعلق بعلم الاخلاق. أما التاريخ فهو سياسة والسياسة لا تعرف الابيض والاسود فقط. وانما هي تكييف للموقف حسب الظروف المحيطة او الظروف المستجدة.

والحكم على الرجل يجب الا يقوم على موقف واحد وانما يجب ان يستقرىء المؤرخ جميع المواقف وان يحللها على ضوء الظروف للخروج بالاتجاه العام او بالاستراتيجية التي تشكل الهدف الرئيسي لهذا الرجل او المسئول.

والمؤرخ يجب ان يكون هادئا . ذلك ان الغضب موقف واذا اتخذ المؤرخ موقفا فقد الحيدة. ومثل الغضب كما قلنا من قبل وخطر منه المواقف المسبقة ذلك ان المؤرخ الذي يكون فكرة سابقة عن حدث ما او عن شخصية ما ثم يبدأ بعد ذلك في تناول هذه الشخصية او الحدث بالدراسة يكون قد اصدر حكمه قبل نظر القضية. ويحكم بذلك ليس على الشخصية موضوع التاريخ فقط انما على نفسه ايضا. اذ سرعان ما تصحح الاجيال المتتابعة الميزان. وتضع كلا في مكانه الصحيح. فما اكثر كتب التاريخ التي تمتلئ بها المكتبات ولكن لا أحد يفكر ان يفتحها او يستعين بها ذلك ان سمعتها معروفة لدى كل مهتم. واصحابها مجرّحون لدى كل دارس. وما اعظمها تلك الكتب التي حرص اصحابها على توفير كل عناصر الحيدة، فبقيت على الدهر مراجع تضيف الى اصحابها فخرا بعد فخر. ويجعلها الباحثون والدارسون عمدة مراجعهم ومصادرهم.

ومادام المؤرخ مضطرا للرجوع الى كتابات من سبقوه فعليه الا يعتمد اعتمادا تاما على احكامهم وعليه أولا ان يبحث عن المعلومة المجردة ثم يؤجل الاعتماد على الحكم حتى يكون بنفسه الفكرة الكاملة ويضع هو ملامح الحكم السليم. ويجب عليه حتى قبل ان يلجأ الى الكتاب، أن يعرف شيئا عن الكاتب، وليس مهما أن يحفل المؤلف الجديد او البحث الجديد بعشرات المصادر والمراجع فالكلم ليس مهما وانما المهم هو الكيف والاعتماد على عدد من المراجع الموثقة ولو كان قليلا.

افضل ألف مرة من حشد عشرات المراجع المليئة بالثغرات او المراجع سيئة السمعة.

ان القدم وحده لا يكفي مبررا لصدق ما يقال، فبعض الدارسين يتناولون الكتب القديمة بهيبة، معتقدين ان المرجع مادام قديما قد اصفرت أوراقه وتاكلت صفحاته فلا بد ان يكون صادقا او اكثر صدقا. وهذه مقولة مغلوطة. فرغم الجهد العظيم الذي بذله السابقون في مختلف المجالات. ورغم ما اضافوه الى التراث الانساني من عطاء لا ينكره أحد الا اننا يجب الا نغفل تطور الزمن وما جاء به من أدوات حديثة وسعة أفق وتجمع للأفكار والخبرات والمعلومات وتوافرها بصورة لم تكن متاحة في الايام الخوالي. مما يجعل نظرة الباحث اليوم اكثر بعدا واكثر عمقا، ويوفر له من أدوات البحث ما لم يتوافر لأحد من السابقين.

هذه كلها ملامح درب يجب ان تكون أمام الباحثين في التاريخ عامة وتاريخ الخليج خاصة. كان لابد من الإشارة اليها ونحن نرى اتجاهها مباركا من عدد كبير من الباحثين في خوض هذا المجال مجال الكتابة التاريخية.

دَوَالِيسَانِي لِبَرِيْطَانِيَا فِي تَقْسِيمِ

بَعْدَ كَوْنِهِمْ تَخَضُّعًا عَنْ تَقْسِيمِ

انتقل الطور الايجابي للعلاقات العربية الافريقية الى طور الارتباط العربي الافريقي . وهو الارتباط بين مسقط وزنجبار ارتباط شرق افريقيا ووسطها بالسواحل العربية تحت سيطرة حاكم عربي اتخذ من زنجبار مقرا له ، وامتد حكمه حتى عام ١٨٥٦ م .

الا ان التنافس الدولي الذي اشتد على سواحل شرق افريقيا والسواحل العربية في ذلك الوقت لم يكن ليترك هذا النمو والازدهار للارتباط العربي الافريقي . فكانت المحصلة النهائية لهذا التنافس خروج بريطانيا بنصيب الاسد حيث اصبحت السياسة البريطانية ازاء هذه المنطقة معروفة لكثير من الباحثين وكتبت حولها العديد من الدراسات .

والذي يلفت الانتباه لاول وهلة هو ان بريطانيا اهتمت بالسلطنة لاهميتها الاستراتيجية اكثر من القوى

السلطنة العثمانية في إفريقيا

السلطنة العثمانية الكبيرة إلى دولتين

بقلم الدكتورة : سنى محمد على عبد الجبار الطائي

الاستعمارية الأخرى ، صحيح أن البرتغاليين والفرنسيين ثم الألمان لم يغفلوا عن هذه الأهمية لكن البريطانيين رسموا خططهم للسيطرة على المنطقة بدهاء وبرؤية مستقبلية ، بالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا كانت تتميز بتفوق بحري واضح في المحيط الهندي دعم هذا اقتصادها المتين وجشعها الاستعماري ودهاء قادتها السياسيين .

فنجاح بريطانيا في السيطرة على السلطنة العربية الأفريقية يعنى السيطرة على طرقها التجارية في هذه المنطقة ، وخلق مراكز حربية تكون نقطة الانطلاق لتحقيق أهدافها .

ولم يكن نجاح السياسة البريطانية النشطة في السيطرة والتدخل في شؤون السلطنة فقط ، وإنما امتدت لتكون سببا رئيسيا في تقسيمها وتفتيت كيائها حفاظا على مصالحها الحيوية ، إضافة إلى الحد من الارتباط الأفريقي بالجانب العربى .

تقسيم السلطنة العريبة الافريقية

في السنوات الاخيرة من حكم السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦)^(١) بلغت ممتلكات دولته اقصى اتساع لها ، فقد كانت تمتد في اقليم عمان من رأس مسندم الى صحار ، واشتملت على بعض الاراضي الشرقية من سواحل الخليج العربي ، منها ميناء بندر عباس الذي استأجرته دولة بو سعيد من فارس لمدة عشرين عاما بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ريال تمسوى^(٢) .

اما بالنسبة للممتلكات الافريقية ، فقد كانت تضم الساحل الشرقي من رأس جوردفاي شمالا الى رأس دلجادو جنوبا . هذا بالاضافة الى عدة مقاطعات كانت تخضع لحماية الدولة العثمانية كمقديشيو ولامووبان^(٣) . وكادت تدخل ضمن تلك الدولة ايضا الاراضي الداخلية في وسط افريقيا التي كان يطررها التجار العرب الذين لعبوا دورا مباشرا في نشر الدين الاسلامي واللغة العربية^(٤) ، وكان سكان هذه المناطق يعترفون بشيء من السيادة للسيد سعيد ويعقدون مع العرب الاتفاقيات التجارية عن طريق قنصلياتهم وبيوتهم التجارية ووكلائهم في زنجبار^(٥) .

ولم تقتصر ممتلكات دولة بو سعيد

على تلك الاراضي التي ذكرناها وانما امتد النفوذ العماني الى بلاد اخرى وان لم يتحقق لهذه الدولة ما كانت تنشده من سيطرة على تلك البلاد كالبجرين وزيلع وعدن وغيرها^(٦) .

وايما كان الوضع ، فلا يجوز ان نبالغ في تصوير التناسق الذي اتسمت به دولة بو سعيد فالسلطة المركزية لم تكن قوية الا في بعض اجزاء الدولة كمدينتي مسقط وزنجبار ، بينما كانت مزعزعة في المناطق الاخرى ، حيث الاضطرابات القبلية والمعارضة للحكم التي كانت تتمثل في الجناح المحافظ ، والاعتداءات الوهابية المستمرة على الاراضي العمانية كل هذه العوامل كادت تقضي على سلطة بو سعيد في المنطقة الساحلية من عمان^(٧) .

الا ان اختيار السيد سعيد زنجبار مقرا لحكمه في عام ١٨٢٢م لم يبعده بالضرورة عن المشكلات العمانية كما ان اتجاهه للشرق الافريقي لم يكن بسبب حرصه البالغ على هذا الجزء من دولته لكثرة موارده ووفرة خيراته ، اضافة الى موقعه التجاري الحيوي^(٨) ، وانما كان راغبا في تكوين دولة عربية في الشرق الافريقي^(٩) .

على ان السيد سعيد لم يلبث ان تأكد من صعوبة السيطرة على عمان من موقعه في شرق افريقيا ، ولذلك كان مضطرا الى ان يغادر زنجبار كي يواجه المشكلات في عمان ، على الرغم

من انه استطاع في بداية السنوات الاولى من حكمه ان يفرض سيطرته على ممتلكاته العربية^(١٠) فتمسكه بممتلكاته الافريقية ونقله ، مركز حكمه اليها كان له اثر واضح في الاحداث التي ظهرت في عمان بحيث كان السيد سعيد سلطانا على زنجبار اكثر منه سلطانا على عمان . وهذا لم يمنع ان تكون زنجبار طيلة حكمه الطويل تابعة من الناحية الرسمية لمسقط .

التقسيم الاداري للسلطنة

اذا كان السيد سعيد قد فشل في تحقيق الاستقرار لحكمه رغم ما حظى به من تأييد اجنبي خاصة وانه كان حليفا دائما لبريطانيا طيلة حكمه الطويل^(١١) خاصة وان هذا التحالف قد اثبت فعاليته على امتداد الفترة التي حكم فيها آل بوسعيد .

فالنتيجة الحتمية كانت استحالة الوصول الى حكم مستقر بعد وفاته ومن المحتمل ان السيد سعيد حين قسم دولته اداريا بين اثنين من ابناؤه ، انما كان يريد ان يسهل على نفسه مهمة ادارتها ، وان كان هذا لا يعنى بالضرورة رغبته في تقسيم السلطنة الى دولتين منفصلتين^(١٢) كما قسرتها الحكومة البريطانية فيما بعد . فقد عين السيد سعيد اثنين من انجاله نائين عنه في كل من الجزء الافريقي زنجبار والجزء الاسيوي -

مسقط - للعمل اثناء الفترات الطويلة التي كان يتغيب فيها عن الحكم ، ومنذ عام ١٨٣٢ كان السيد ثويني ينوب عن والده في العاصمة - مسقط - بينما كان الابن الثاني السيد ماجد ينوب منذ عام ١٨٥٤ عن والده في زنجبار^(١٣) فكان من الطبيعي ان يكون لكل منهما نفوذ واسع في المنطقة التي يحكمها ولكن ليس بالدرجة التي تمكنه من ضم الجزء الآخر الى حين نفوذه كما لا يبدو ان السيد سعيد قد رشح احد ابناؤه ليخلفه على الحكم بعد وفاته .

واصبح وضع دولة بوسعيد حرجا بعد وفاة السيد سعيد عام ١٨٥٦ - حيث كان يعد آخر حاكم بارز في الخليج ويعد عهده مرحلة ناجحة في اطار الحضارة التقليدية للمنطقة ونطاقها الديناميكي ، اذ ان تأثير الامبريالية الغربية وعملية التحديث للمنطقة دمرت البناء السياسي العام ان لم تكن قد دمرت كل خاصية من خواص ذلك النظام وذلك بعد اعوام قليلة من وفاة السيد سعيد - حيث تمت مبايعة السيد ماجد حاكما على زنجبار - وتأييد من الانجليز - واعلن السيد ثويني نفسه حاكما على المملكة العمانية بما فيها زنجبار وبذلك انقسمت السلطنة بطريقة فعلية^(١٤) . وقد تعرض حكم السيد ماجد في زنجبار لعدة اخطار - قبل ان يثبته الانجليز بتحكيمهم لعام ١٨٦١ - من

هذه الأخطار :

- الأخطار والاضطرابات التي اثارتها قبيلة الحارث او - الحرث - اكبر العائلات في زنجبار حيث طلبت من السيد برغش ان يقودها في صراعه مع اخيه السيد ماجد والواقع ان هذه القبيلة كانت ترغب في التخلص من حكم أسرة بو سعيد كلها ، ووضع حاكم منها على زنجبار^(١٥) .

- رغبة السيد ثويني في توحيد السلطنة تحت حكمه وكان لديه من المبررات ما يستطيع به ان يتنازع اخاه السيد ماجد حكمه في زنجبار بوصفه اكبر ابناء السيد سعيد وهو الذي يحكم اقاليم الوطن الام كما يستمد من بيعة القبائل العربية له قوة في ادعائه .

وفي اطار الاستراتيجية التي فرضها مبدأ المحافظة على طرق المواصلات الى الهند نجد ان السياسة البريطانية كانت تؤيد تقسيم السلطنة وتعارض فكرة ضم ممتلكات ثويني الى ممتلكات ماجد ، بحيث تضمن السيطرة على موقع يعد من اهم المواقع لحماية مصالح الامبراطورية حيث تعد الشواطئ الشرقية الافريقية امتدادا استراتيجيا يؤثر في المجال الدولي للسيطرة على الملاحة البحرية للتجارة العالمية الى الهند وقد اضطدمت خطط بريطانيا بمطالبة السيد ثويني بتوحيد السلطنة انطلاقا من : ان موارد القسم الافريقي من

السلطنة تبلغ اضعاف موارد القسم الاسيوي وان امتناع السيد ماجد عن دفع الاعانة السنوية الى مسقط والتي قدرت بـ ٤٠,٠٠٠ ريال نمسوي - قبل ان يثبتها تحكيم كاننج - اثار مشكلة حول طبيعتها وهل تعنى نوعا من التبعية من جانب زنجبار لمسقط ام انها اعانة شخصية من اخ الى اخيه^(١٦) ويبدو أن اصرار السيد ثويني على اعتبار الامر الاول هو الذي دفع السيد ماجد الى الامتناع عن الدفع^(١٧) .

وبذلك امتدت المشكلة بين الطرفين وكانت من الاسباب التي دفعت السيد ثويني الى اعلان الحرب ضد اخيه السيد ماجد واعادة توحيد السلطنة .

التنافس البريطاني الفرنسي

كان لاعلان الحرب وارسال حملة في عام ١٨٥٩ الى زنجبار من قبل السيد ثويني وقع سيء على بريطانيا خاصة وان السيد ثويني اتجه الى فرنسا من اجل مساعدته في توحيد السلطنة . وقد بثت هذه الحملة الدعر في الاوساط البريطانية خشية تعرض مصالحها في المنطقة الى المنافسة الفرنسية التي كانت ترمي الى الحصول على موطئ قدم في المحيط الهندي وفي المراكز الاستراتيجية الحساسة على طريق الهند مما جعل بريطانيا تسارع بايقاف الحملة^(١٨) ، وتوجيه الاتهامات الى فرنسا التي

كانت ترغب بتقديم المعونة الى السيد ثويني مقابل حصولها على بعض الاراضي في شرق افريقيا واحياء تجارة الرقيق^(١٩) - التي حرمتها بريطانيا - نظرا لحاجتها للعمالة الافريقية للعمل في المستعمرات التي حصلت عليها والملاحظ ان اهتمام فرنسا بزنبار جاء نتيجة لتزايد تبادلها التجاري مع الساحل الشرقي لافريقيا .

ومما لا شك فيه انه ترتب على ظهور اطماع فرنسا في زنجبار ان ازداد السيد ماجد تقريبا من الانجليز واصبح اكثر انصياعا لهم ولم يقف الامر عند حد تقديم المعونة البريطانية اليه بل حاولت بريطانيا ان تحل النزاع القائم بين مسقط وزنجبار بطريقة يقبلها الطرفان او يرغمان على قبولها اذا استدعى الامر ذلك انطلاقا من تصميمهم على منع اى دولة من استخدام المنطقة الحساسة بشكل يهدد الهند او المواصلات الامبراطورية بالخطر .

بعثة كوجلان

تتميز بريطانيا عن القوى الاستعمارية التي سبقتها الى المنطقة باتباع استراتيجية ذات صفة غير عسكرية وهى أسلوب عقد المعاهدات والاتفاقيات مع حكام المنطقة والزامهم بنصوصها .

ومما يستوقف النظر في امر

الاستعمار البريطاني ان الاساليب التي اتبعها في السيطرة على السلطنة واحدة تقريبا فقد جرى على اغتنام فرص وقوع الخلافات العائلية في اسرة بوسعيد وكان لا يتورع عن ايجادها اذا اقتضت الظروف التدخل فيؤيد احد الفريقين المتنازعين ويكون الفوز دائما في جانب الفريق الذي يؤيده لكثرة وسائله وتعددتها ثم يسيطر على البلاد عن طريق الحاكم الجديد الذي يجلسه او يعضده^(٢٠) .

ومعنى ذلك ان السيطرة البريطانية على السلطنة العظيمة لم تكلف الانجليز جهودا مادية تستحق الذكر بل سيطروا عليها بالطرق والاساليب الدبلوماسية وبالوسائل الاخرى التي يعرفونها مستعينين على ذلك بالزمن وقد انالهم ما يريدونه ولا نظن ان استعمارا في العالم تم على مثل هذا المنوال .

فالهدف الرئيسى للسياسة البريطانية كان تقسيم السلطنة وتفتيت كيائها انطلاقا الى مايلي :

- ان التقسيم سوف يمهد لها سبيل السيطرة على اقليمي الدولة وبشطريها الافريقي والعربي .

- ان دعمها للسيد ماجد يعنى تدعيم نفوذها في زنجبار وبالتالي سيطرتها على مسقط لكونها واقعة ضمن مناطق نفوذها في الخليج العربي .

- ان بريطانيا كانت تدرك بلا شك انها ان لم تتدخل في النزاع الناشئ

بين مسقط وزنجبار بما يحقق في النهاية الهدوء والسلام في المنطقة فقد تتأثر مصالحها الحيوية في الطريق الموصل الى امبراطوريتها في الهند .

ولكى يتفادى البريطانيون اتساع نطاق هذا الصراع الذى يمكن ان يؤدى لنشر الفوضى على امتداد منطقة حوض المحيط الهندى ، اقترحوا على المتنازعين على السلطة احالة الخلاف بهدف التحقيق في اسبابه على هيئة تحكيم هندية بريطانية ، كان على رأسها الكولونيل دبلو كوجلان المقيم السياسى في عدن^(٢١) .

وكان من نتيجة الاعمال والدراسات التى قامت بها بعثة كوجلان بعد زيارتها لمسقط وزنجبار (١٨٦٠) التعرف على مطالب وحجج كل من السيد ثوينى والسيد ماجد وقد تضمنت حجج السيد ثوينى انطلاقا من رغبته في توحيد السلطنة الاتى^(٢٢) .

- ان السيد ثوينى يرى انه مادام حاكما لعمان فهو بالتالى حاكم لتوايعها ، وان والده السيد سعيد ليس من حقه ان يتنازل او يتصرف في ممتلكاته ، مؤكدا انه ليس من حق اى حاكم ان يتنازل او يتصرف في ممتلكات دولته .

- ويرى السيد ثوينى ان والده السيد سعيد لم يقصد او ينوى او يهدف الى تقسيم سلطنته ، وان تعيينه لابنه السيد ماجد - بعد وفاة اخيه السيد

خالد عام ١٨٥٤ والذى انابه السيد سعيد على زنجبار - على الشطر الافريقى وتعيينه - اى السيد ثوينى - على الشطر الآسيوى لا يعنى بالضرورة استقلال كل منهما بممتلكاته وانما حدث هذا التعيين لاسباب ادارية تنظيمية بحثة .

- وعليه فالهيمنة على شطرى السلطنة تكون لمن يحكم الدولة الام ، والذى ترضى به القبائل العربية .

- اعتبر السيد ثوينى المبلغ الذى تدفعه زنجبار الى مسقط سنويا ما هو الادليل كاف لتبعية زنجبار للدولة الام مسقط .

- وبالمقابل جاء تبرير السيد ماجد ضعيفا مقارنة بحجج السيد ثوينى حيث اكد على ما يأتى :^(٢٣) .

- انه تم انتخابه من قبل أسرة بو سعيد المقيمة في زنجبار .

- وانه حصل على تأييد الزعماء الافريقيين القبليين وانه يتعامل مع القوى الاجنبية كمسئول وحاكم لزنجبار وتوايعها .

- اما المبلغ الذى تدفعه زنجبار سنويا الى مسقط ، فما هو الا اعانة منه الى اخيه ولا يعنى التبعية له ، مؤكدا في ذلك على ان السيد ثوينى ارسل وفدا - كما ذكرنا سابقا - للتفاوض معه بشأن المبلغ المذكور وهذا - برأيه - اعتراف من ثوينى باستقلاله .

وبعد دراسة ما تقدم به الطرفان

وبمقتضى التحكيم تم اقرار ما
يأتى: (٢٥)

- بقاء السيد ماجد فى منصبه حاكما
على زنجبار والممتلكات الافريقية
الاخري خلفا للسيد سعيد والاعتراف
بالسيد ثويني حاكما شرعيا على
مسقط .

- ومراعاة للعدل فى عملية التقسيم
تتعهد الدولة العمانية الافريقية فى
زنجبار بدفع تعويضات مالية
٤٠٠٠ ريال نمسوى سنويا على ان
تتعهد بدفع المتأخرات المستحقة عليها
عن العامين الاخيرين - اعتبارا من
عام ١٨٥٨ م .

- وعد التعويض المالى السنوى الذى
تدفعه حكومة زنجبار لحاكم مسقط
هنا لقاء تنازل الاخير عن كل حقوقه
ومطالبه فى القسم الافريقى من
المملكة .

- وتقرر بموجب التحكيم ان يستمر
هذا الحل على تعاقب الورثة من حكام
الدولتين .

- واطلق وفقا للتحكيم لقب (سلطان)
على كل حاكم منهما .

- كما جاء فى التحكيم ايضا رفض
طلب تقدم به السيد تركي بن سعيد -
وهو ابن ثالث للسيد سعيد اعلن نفسه
حاكما على القسم الشمالى من مسقط
فى ولاية صحار - فى الاستقلال
بولايته (٢٦) .

وقد ادى تحكيم كاننج الى ان
وجدت بريطانيا نفسها ملزمة

المتنازعان على السلطة قدمت بعثة
كوجلان تقريرها النهائى الى اللورد
كاننج - نائب الملك فى الهند - فى عام
١٨٦١ بعد ان كان لبريطانيا دور كبير
فى تمويه الحقائق وعدم اقرار العدل ،
بحيث جاء التقرير متفقا ومصالحا فى
المنطقة انطلاقا من الاستراتيجية
التي فرضها مبدأ المحافظة والسيطرة
على طرق المواصلات الى الهند ،
والذى تضمن الاتى: (٢٤) .

- ان الطريقة التى يتولى بها الحكم
سلطين اسرة بو سعيد ، انما تقوم
على اساس الانتخاب ، وانه عقب وفاة
السيد سعيد بن سلطان فان اهل
زنجبار انتخبوا ابنه السيد ماجد
حاكما عليهم . وعلى ذلك فليس هناك
مبرر لمطالب السيد ثويني فى السيطرة
على ممتلكات اخيه فى زنجبار ، وينبغى
اذا ان يبقى كل منهما سلطانا فى
مكانه .

تحكيم كاننج لعام ١٨٦١

وبموجب تقرير كوجلان الذى
استند عليه اللورد كاننج فى وضع
تحكيمه المشهور نجحت السياسة
البريطانية فى تحقيق هدفها الرئيسى
وهو تقسيم السلطنة الواسعة الى
دولتين :

دولة افريقية غنية عاصمتها
زنجبار .
دولة اسيوية فقيرة عاصمتها
مسقط .

انجليز ينفذون الخلاف بين ابناء

السلطان سعيد الحكم سيطرهم

على طريق التجارة الى الهند

التطورات التي اعقبت التحكيم

ان الحل الذي فرضته بريطانيا لمشكلة النزاع بين الاخوين كان اسوأ من المشكلة نفسها من وجوه عديدة ، فالطابع الافريقي اخذ يغلب على سلطنة زنجبار بعد التقسيم نتيجة لانقطاع الصلة بالوطن الام ، حيث اتخذ السلطان ماجد بعض الاجراءات التي أدت الى اضعاف الصلات بين زنجبار ومسقط .

فالتقسيم لم يشطر فقط دولة قائمة وموحدة وصفها احد المراقبين البريطانيين (بالدولة البحرية)^(٢٨) (الاولى) بل قوض اقتصاد هذه الدولة ووحدتها السياسية واسهم بالتالي في اضعاف النشاط التجاري للملاحين العمانيين في زنجبار نتيجة لاضعاف الحركة الملاحية بين الشطرين حيث

بالاشراف على عملية دفع التعويض المالى السنوى او حتى التعهد بدفعه من جانبها اذا لزم الامر .

وبذلك اصبحت العلاقة بين شطرى السلطنة علاقة مالية فقط واعطى التحكيم حق قطع هذه العلاقة اذا ما تعرض حاكم زنجبار لاعتداء من حاكم مسقط على ان يعرض الامر على حكومة الهند^(٢٩) .

وبذلك نجحت استراتيجية السلطان ماجد في تجريد اخيه من كل حق له في زنجبار ، ولا يخامرنا شك بأنه لولا الانجليز وتأبيدهم له في حججه لما نجح في حل اهم مشكلة واجهته في حكمه .

فالتأييد الخارجى له - لكونه الدعامة الاساسية لدولته - كان نقطة تحول جديدة في سياسة زنجبار تجاه مسقط .

منع السلطان ماجد سفن مسقط من الملاحة في مياه زنجبار الا اذا اثبتت انها تتجر في سلع شرقية مستندا على اتفاه مع بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق .

كما منع مشايخ الخليج العربي من ارسال سفنهم الى زنجبار وحرّم على سكان زنجبار تأجير المساكن للتجار العرب الاّتين من شبه الجزيرة العربية ، ووقف الهدايا التقليدية التي كان يقدمها السلاطين لقبائل عمان^(٢٩) .

ولم يكتف السلطان ماجد باتخاذ هذه الاجراءات فقط وانما اصبحت اهداف سياسته تنحصر في محاولة التخلص من دفع الاعانة السنوية الى مسقط وبذلك يستطيع ان يلغى اخر مظهر يشير الى الصلة بين زنجبار ومسقط وكانت اول فرصة اتاحت له محاولة تنفيذ سياسته هذه هي مقتل اخيه السيد تويني عام ١٨٦٦ بيد ابنه السيد سالم الذي اعلن نفسه سلطانا على مسقط^(٣٠) .

فكان من الطبيعي ان يعلن السلطان ماجد عن رغبته في معاقبة قاتل اخيه السيد سالم الذي وصفه بالقرصان المغتصب^(٣١) - الا ان السياسة البريطانية الثابتة في تقسيم السلطنة وعدم افساح المجال لاية محاولة لاعادة توحيدها مهما كان السبب منعت السلطان ماجد من معاقبة السيد سالم^(٣٢) الذي حصل

على اعتراف بريطانيا به حاكما شرعيا على مسقط وتبنيته سلطانا عليها - في مقابل ان يكون ركيزة للسياسة البريطانية في المنطقة ومنفذا لما يملى عليه من شروط بريطانية .

وعلى اية حال فقد تشبّثت بريطانيا بتحكيم كاننج والذي فرض على السلطان ماجد دفع الاعانة السنوية ووافق عليها وهذه الموافقة .

من وجهة نظر بريطانيا - جاءت بدون قيد او شرط ولم تكن مجرد اتفاق شخصي ينتهي بوفاة احد الطرفين .

وتعهدت بريطانيا بأن تتولى هي اخذ المعونة من سلطان زنجبار وتقديمها لسلطان مسقط حتى يمكن تجنب العلاقة المباشرة بين الطرفين - وبدأ السلطان ماجد في الوفاء بالتزاماته منذ عام ١٨٦٨ - خاصة وان سلطان مسقط اعلن بانه عاجز عن دفع قيمة ايجار ميناء بندر عباس لدولة فارس مما حدا بالاخيرة الى محاولة استعادة الميناء ثم محاولة القيام بنشاط بحري واسع النطاق في الخليج العربي^(٣٣) .

وهذا يعنى انه كان على بريطانيا ان تضع استراتيجية اخرى من اجل تنفيذ ادوارها في المنطقة والتي هدفت الى جعل الخليج العربي كله بمثابة بحيرة بريطانية بدون منافس . ولم تكتف بريطانيا بذلك بل انها استغلت معاهدات منع تجارة الرقيق

لكى تقضي على الاتصالات البحرية بين مسقط وزنجبار - مستخدمة في ذلك حق تفتيش السفن العربية ومصادرتها وفقا لما تقرر لها في تلك المعاهدات وكان هذا آخر حل وصلت اليه السياسة البريطانية للقضاء على الامل الذي قد يراود بعض حكام المنطقة في احياء السلطنة العربية الافريقية.

في ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ان الذي يبحث في احداث هذه الفترة التاريخية للسلطنة العربية الافريقية لابد وان يتأكد من ان حكام أسرة بوسعيد - والذي امتاز تاريخ حكمهم الطويل بالخضوع للسيطرة البريطانية - لم يكونوا يعرفون اسباب التخبط الذي كانوا غارقين فيه، والذي كان من الاسباب الرئيسية لانهايار امبراطوريتهم - وكان من الممكن بالاستخدام الذكي ان يحافظوا على دولتهم بشطريها العربي والافريقي الا ان ممارسة الوجود البريطاني في المنطقة انطلقا من مبدأ توازن القوى بين الدول الاوربية الكبرى - الطامعة في المنطقة

- كان سببا رئيسيا في انهيار وتفتيت السلطنة والتغلغل فيها وبذر الانشقاق وهدمها في النهاية. وبذلك نجحت السياسة البريطانية في تحقيق الابعاد الثلاثة في هذه المنطقة وهي: البعد الامبريالي والبعد الهندي والبعد السياسي وكان لكل منها نصيب في تكييف السيطرة البريطانية وغنى عن البيان ان فوز الاستعمار البريطاني بامتلاك السلطنة وتفتيتها ساعده على التسلط على المناطق الاخرى تدريجيا. وبصرف النظر عن الافتراضات والتخمينات فانه من الواضح ان السيد سعيد بن سلطان - رغم كل شيء نظرا لتورطه مع الانجليز - الا انه كان ولا يزال يعد اهم واقوى حكام أسرة بوسعيد. وهكذا اختتمت هذه الحقبة من تاريخ السلطنة العربية الافريقية التي اقترنت بها العلاقات العربية الافريقية بالنمو والازدهار للجانبين بينما اتسمت العلاقات العربية والافريقية بالدول الاستعمارية بالنزف المادي والقهر البشري. كما هو معروف تاريخيا.



الهولاء

- (١) Reute, R.Said. Said bin Sultar. Landen 1929,P.47
- (٢) روبرت جيران لاندن: عمان منذ ١٨٥٦، ترجمة محمد أمين عبدالله لبنان، ١٩٧٠، ص ١٩٤.
- (٣) د. جمال زكريا قاسم: دولة بوسعيد في عمان وشرق افريقيا منذ تاسيسها حتى انقسامها (١٧٤١ - ١٨٦١)، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة، ١٩٦٧ هي ٢٥٤.
- (٤) جون جوزيف: الاسلام في ممالك وامبراطوريات افريقيا السوداء، ترجمة، مختار السريفي، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٤٠.
- (٥) James B. Missionary Researches and Travels to Tanganika, Dublin 1970, p. 47.
- (٦) د. جاد محمد طه: دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار العلاقات العربية الافريقية، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٦.
- (٧) Coupland R.: East Africa and its Invaders, Oxford Press.. London, 1938,P.6
- (٨) «عرف عن السيد سعيد انه كان اكثر ميلا الى التجارة منه الى المناورات السياسية».
- روبرت جيران لاندن، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.
- (٩) Pears B:Zanzibar, The Island Metropolis Eastern Africa, London. 1920,P. 116.
- (١٠) «على الرغم من الخطر الذي كان يهدده في عمان فانه لم يعد اليها الا في عام ١٨٥١ بعد ان نصحه الانجليز الذي بدا الخوف يساورهم من تغلب العناصر المتطرفة الممثلة في الفئات الاباضية المحافظة اضافة الى المناطق الداخلية من عمان حيث كانت تضطرم بالقلال
- روبرت جيران، مرجع سابق ص. ٦٤.

(١١) ان النفوذ البريطاني بدأ بالتغلغل الفعلي في زنجبار منذ ان عقدت بريطانيا

مع السيد سعيد معاهدة عام ١٨٣٩ استنادا لمعاهدة (Moresby Treaty)
كان من اهم نصوصها: ان يعمل السيد سعيد على اتخاذ اجراءات اكثر حرصا
ضد تجارة الرقيق (الرابعة آنذاك) كما اعطيت للسفن البريطانية حق
تفتيش المراكب في الموانئ التابعة للسيد سعيد للتأكد من خلوها من
الرقيق.

(*) ورد ذلك في كتاب روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره ص ٦٢

A.J.Arberry and Rom Landau: Islam Today London, 1942. P. 124

(١٢) د. السيد رجب حراز: بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال،

معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧١، ص ١٤٠.

(١٣) Lyne.R.N: Zanzibar In Contemporary Times, London, P. 49

Ibid., P.50. (١٤)

(١٥) د. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره ص ١١٩.

(١٦) «حيث بادر السيد ثويني بارسال ابن عمهما محمد بن سالم مبعوثا الى

اخيه السيد ماجد للتباحث حول المشاكل السياسية بينهما، وكانت نتيجة

هذه المباحثات تعهد السيد ماجد بدفع ٤٠,٠٠٠ ريال نمساوي الى اخيه

السيد ثويني على ان يتخلى الاخير عن مطالبته باقليم زنجبار».

- روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره ص ٦٦

(١٧) Coupland R: OP.Cit.,P. 151.

(١٨) حيث سارعت السلطات البريطانية في الهند بارسال الكولونيل رسل

(Rnssel) لمنع الحملة مما اضطر السيد ثويني الى التراجع الى مسقط بعد

ان اغلق الاسطول البريطاني الطريق في وجهه.

- د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم: زنجبار، مكتبة الانجلو المصرية،

القاهرة ١٩٥٩، ص ١٢١

(١٩) كانت تعتبر جزيرة زنجبار من المراكز المهمة والرئيسية لتجارة الرقيق قبل

تحريمها.

Jasper H. Stenbridge: The World Aceneral Regional Geography,

Oxford Univ Press, London, 1939, p. 361

(٢٠) محمد سعيد: تاريخ الاستعمار الانجليزي في بلاد العرب، الجزء الأول،

مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٦، ص ٣٨٩.

(٢١) «ليس الهدف من ارسال بعثة كوجلان تحقيق الهدوء بين البلدين فقط وانما لمنع تدخل الفرنسيين في تلك المناطق الهامة على الطريق البحري الى الهند».

- روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) د. جاد محمد طه: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٢٥) ج.ج. لوريمر: دليل الخليج - القسم التاريخي - ترجمة، مكتب صاحب السمو امير دولة قطر، الجزء الثاني، ص ٧٣١.

(٢٦) د. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٢٧) روبرت جيران لاندن: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٢٨) «كان يتألف اسطول السيد سعيد من ١٥ سفينة حربية من الطراز الاوربي و٧٤ سفينة مقاتلة وخمس فرقاطات وعدد كبير من السفن الغربية الطراز».

- روبرت جيران لاندن: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٢٩) د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٣٠) ج.ج. لوريمر: مرجع سبق ذكره، ص ٧٤٥.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) «انطلاقاً من وجهة نظر بريطانيا في مقتل السيد ثويني بيد ابنه السيد سالم والتي تنحصر في انه (اي سالم) ليس اول حاكم شرقي اعتلى السلطة وسط الدماء والسيد سعيد نفسه طعن ابن عمه السيد بدر واحتل مكانة في السلطة».

- رودولف سعيد روث: سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان

(١٧٩١ - ٨٥٦)، ترجمة عبد الحميد حسيب القيسي، مركز دراسات الخليج

العربية، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ١٧٧.

(٣٣) Lyne, R.N: OP. Cit., P.45